المثقفون والسلطة

محمد سبيلا

أوضاع وأوهام المثقفين

تنتج كل فئة اجتماعية مجموعة من الأوهام حول نفسها، وذلك لتستسيغ مكانتها الاجتماعية، ولتبرز دورها، ولتعطي لنفسها ولأفرادها عزاء وقوة دافعة. ووظيفة هذه الأوهام هي إما التعويض عن وضع دوني أو تبرير وضع امتيازي.

والمثقفون كفئة اجتماعية يميلون إلى الحديث عن أنفسهم، وإلى تملي صورتهم في الواقع الاجتماعي، ناسبين لأنفسهم أدواراً حاسمة في السياسة والثقافة، ومدعين امتلاك الكلمة الفصل في ميدان الحقيقة وكأنهم مؤهلون وحدهم لإدراك الحقيقة الاجتماعية كما تعبر عن ذلك نظرية مانهايم عن « الانتلجنسيا بدون روابط »، أو كأن التاريخ لن يتحرك بدونهم كما تعبر عن ذلك نظرية « النخبة الواعية » التي لا يمكن أن تكتسب بدونها البروليتاريا وعموم المستغلين وعيهم الثوري.

فهل الأمر كذلك حقاً؟ وما هي حدود فعالية المثقف، وما هي محدداته؟ لقد عولجت هذه المسألة بما لا يدع مجالاً للحديث، لكن في اتجاه تبرير وترسيخ الأوهام أكثر مما سارت في اتجاه نزعها وتعريتها.

إن المثقفين يشكلون فئة اجتماعية متميزة، وغير متجانسة، لكنها غير معزولة عن الجاذبية الاجتماعية. فالمثقف ليس إنساناً سينوياً (نسبة إلى ابن سينا) معلقاً في الهواء، ولا في حل من تأثير الروابط والشرائط والمحددات الاجتماعية. وفي هذا المنظور الاجتماعي يبدو أن الحديث عن « انتلجنسيا بدون روابط » يفقد قيمته الجدية وطابعه العلمي لأن مثل هذه الآراء تبدو بمثابة تعبير ايديولوجي تبدو كإيديولوجيا معبئة للمثقفين حسب تعبير بيير بورديو Pierre Bourdieu[1].

ينتمي المثقفون بوجه عام، إلى الشريحة الاجتماعية المصطلح عليها بالبورجوازية الصغيرة. فهم في الغالب مُلاك رأسمال ثقافي يعملون في ميدان البنية الفوقية، في شبه انفصال تام عن عملية الانتاج المادي. يُولّد لديهم هذا الوضع بعدم امتلاك أية سلطة فعلية وراهنة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية إحساساً بعدم الفاعلية وبالهامشية. بيد أن ردود الفعل ضد هذه الوضعية تتوزع بين سريان مشاعر البأس أو النزعات المثالية أو غيرها. كما أن افتقادهم للسلطة الفعلية في المجتمع يجعلهم يعدون أنفسهم بعملية متخيلة وسحرية « نخبة مدعوة لتقييم كل شيء والحكم عليه، والحال أنهم ليسوا كذلك » كما يقول سارتر[2].

لا تستطيع فئة المثقفين إذن أن تتجاوز شرطها الوجودي في المجتمع فمهما يكن المثقف ثورياً فإنه لن يصبح بروليتارياً، كما أن الانتلجنسيا لن تكون هي البروليتاريا، وإذا توهمت ذلك أو خيل إليها فإنها لن تكون سوى بيروقراطية الثورة بكل وصايتها ووساطتها وحِجْرها. وإذا جاز أن يكون للمثقفين التقدميين دور، فإنه لن يكون سوى القيام بمهام التنظير والتنوير ضمن الحركة التاريخية أو في إطار الطبقة دون أن ينصبوا من أنفسهم أبطالاً وشهداء للحركة أو الطبقة.

وبالفعل فقد أخذ المفكرون الغربيون، تحت تأثير سيادة فلسفة الوجس وتقنيات كشف الخداع الذاتي، ينتقدون الصورة القديمة للمثقف كنائب « عن » الجماهير، وكمُتحدّث « باسم » الجماهير، معتبرين ذلك بمثابة « اغتصاب » للحديث « بدل » الجماهير و « عوضاً » عنها، أيْ عن طريقة الحلول محلها[3]. إن مثل هذا المنطق لا يمكن أن يتأسس إلا على غياب أو تَغْييب الجماهير، أي على افتراض دونيتها وحاجتها إلى لسان ووسيط لذلك فإن مهمة المثقف العصري كما يقول « فوكو » هي إفساح المجال أمام الجماهير الدونية والمتسلط عليها لتقول كلمتها. إن دوره يتلخص في أن يواري خطابه هو ليترك خطاب الآخر ينبثق بكل تلقائية وحرية. غير أن الجماهير التي يتحدث عنها فوكو هي جماهير المجتمع الآخر (المجانين والسجناء والمجرمون والمنحرفون) أي الجماهير الخاضعة للتسلط والاضطهاد، لا الجماهير الخاضعة للاستغلال.

إن وضع المثقف يتميز غالباً باحتلاله لوظيفة ايديولوجية أو بامتلاكه لرأسمال ثقافي أو فكري. ويرى عالم الاجتماع الفرنسي المعاصر بيير بورديو P. Bourdieu، أن المثقفين يحوزون مِنْ وضعهم المتميز كمثقفين، أي كمنتجين رمزيين للتصورات والتمثلات عن العالم الاجتماعي وكمحتكرين لهذه العملية التي هي بُعْدٌ أساسي في الصراع السياسي، فوائد عديدة، حتى ولو لم تكن هذه الفوائد فوائد اقتصادية بالمعنى الدقيق. من هذه الفوائد امتلاك مناصب أكاديمية أو عقد النشر أو جوائز أو

---

(1) P Bourdieu: Questions de sociologie Ed Minuit Paris 1980 (p. 70)

(مجموعة مقالات واستجوابات).

وقد ترجم الأستاذ محمد برادة هذا الاستجواب تحت عنوان: وهم المثقف الكبير » ونشر بمجلة « المشروع » المغربية العدد الثالث الصادر بالدار البيضاء (أنظر ص ٢٠٤).

(٢) سارتر: دفاع عن المثقفين. ترجمة ح طرابيشي دار الآداب بيروت ١٩٧٣ (ص ١٠).

(٣) بورديو: نفس المرجع ص ٦٦

وظائف حامعية أو رموز العرفان بالجميل والتقدير[٤].

كما يرجع بورديو الكثير من المواقف السياسية للمثقفين إلى غموض وضعيتهم كمسودين ضمن السائدين، وكمضطهدين (بالفتح) ضمن معسكر المضطهدين (بالكسر)[٥]؛ فالمثقفون يظلون بالنسبة له جزءاً من الطبقات المستفيدة وذلك بحكم وضعيتهم المتميزة. كما أن المثقفين يمتلكون قدراً من السلطة. فإذا أخذ هذا المفهوم بمعناه الواسع فإن المثقفين يملكون جزءاً من السلطة الايديولوجية باعتبارهم عناصر فاعلة أو مسيرة في إحدى المؤسسات الايديولوجية للدولة وأحياناً في إحدى أجهزتها القمعية.

وهذه الوضعية الحرجة التي يعيشها المثقفون في وجودهم الاجتماعي تسم وعيهم كذلك. فالمثقفون الذين يقال عنهم بأنهم أقدر الناس على رفض وعلى تعرية الأوهام، هم أيضاً أكثر قابلية لتصديقها وتوليدها وأكثر قابلية للدغمائية المذهبية وللاستيهام الايديولوجي[٦] بل إن للمجال الثقافي أوهامه الخاصة حيث يميل المثقفون - ربما أكثر من أية فئة اجتماعية أخرى يحكمها نفس الميكانزم - إلى إضفاء كافة صفات القدسية والكارزمية والفعالية على وظيفتهم وعلى دورهم الاجتماعي. وليس غريباً أن تتولد وتظهر باستمرار في المجال الثقافي صراعات مهنية وتخصصية غريبة وتطرح قضايا ونزاعات قد لا يكون لها أي صدى أو أي تأثير على واقع المجتمع[٧] وتتضاعف المأساة حين يتعلق الأمر بمجتمع متخلف وتابع، مجتمع تتضاءل فيه أهمية المثقف وينحط وضعه، فترى المثقفين يتنابزون بالألقاب ويقفزون بهلوانياً على المنابر، ويتصارعون على الموضات الفكرية والثقافية، ويتفننون في إبداع الغريب من الأشكال والرموز.

إن المثقف كائن اجتماعي يحكمه وضعه في الواقع الاجتماعي. ولعل الوعي بهذا الوضع وبكافة الحتميات المرتبطة به، وكذا الوضع بميكانيزم الخداع وبتولد الأوهام والأوهام الذاتية المرتبطة بهذا الوضع والمتولدة عنه يمكن أن تنير الدور المنوط به في حدوده ومدى فاعليته.

هذا النقد الذاتي لأوضاع ولأوهام المثقفين الذاتية مرتبط بتراجع فلسفة الذات وفلسفة الوعي، وما يرتبط بها من نزعة إرادية تنتهي إلى تهامل الحتميات الاجتماعية والنفسية والايديولوجية وإلى إغفال ميكانيزم خداع الذات التي يخضع لها المثقفون أنفسهم ضمن أنظمة تزداد قدرتها باستمرار على الضبط والتكييف وصناعة الرأي. لقد أدت النظرة الكلاسيكية للمثقف إلى جعله حامل أوهام وضحية أوهام معاً، كما يتجلى في فكرة سارتر عن الالتزام. فقد كان المثقفون في فرنسا عشية الحرب الثانية، يظنون أنهم ملزمون بالقيام بواجب إنقاذ الآخرين وبواجب توجيههم، بحكم امتلاكهم لمؤهلات عقلية وثقافية ولقدرات لا يملكها الآخرون، وهذا ما أدى إلى إشاعة تصورات خاطئة عن الفرد والمجتمع والتاريخ[٨]

إن الحديث عن الالتزام مرتبط بنزعة مثالية أخلاقية وبنزعة إرادية ذاتية تتهامل ميكانيزم السلطة والمعرفة وتتجاهل الوعي المغلوط للمثقفين واستلاباتهم الذاتية. إن الحديث عن دور المثقفين وأهدافهم ورسالتهم حديث جميل ولكنه حين يراعي هذه الحتميات والآليات الدفاعية ومظاهر التحويل فإنه سيظل حديثاً مثالياً مهما يكن تقدمياً.

وبجانب تراجع فلسفة الذات وفلسفة الوعي جاءت أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا لتغير كلياً من معنى ومن دور المثقف. فقد تبين أن عهد المثقف الكارزماتي الموسوعي، الذي يشكل إلى حد ما «ضمير العصر» قد ولى تماماً.

مشكل السلطة

بعود ظهور مسألة السلطة بحدة في الفكر الاجتماعي والفلسفي المعاصر في الغرب وخاصة في فرنسا إلى المفارقة العجيبة التي حدثت في مايو ١٩٦٨. فقد تبين أن السلطة هي في منتهى الصلابة والهشاشة معاً. لقد كان يكفي أن يقوم هذا الكرنفال الطلابي بتحركاته وينصب متاريسه في مواجهات عنيفة لتتهشم معظم الأجهزة ولتسقط السلطة في ظرف وجيز، ولكنه كان يكفي أيضاً بضع لحظات لينتصب دينوصور السلطة من جديد كما لو أن شيئاً لم يقع. وقد استنتج المثقفون، الذين استولى عليهم حلم الثورة مدداً طويلة من الزمن، أنهم لم يحللوا بعمق مسألة السلطة (Le pouvoir) وأنهم فكروا بمنطق المصلحة ولم يفكروا بمنطق الرغبة، وهذا ما دفع الكثيرين منهم فيما بعد إلى التساؤل عن المسألة الأساسية، ماهية السلطة[٩] يشرح جيل دولوز (Gille Deleuze) الفيلسوف الفرنسي المعاصر هذه المسألة قائلاً: إننا نعرف من يستغل، من يستفيد، من ينتفع، من يحكم، لكن السلطة (Le Pouvoir) شيء مشتت أكثر فأكثر. لقد عرفت الماركسية مسألة السلطة بألفاظ المصلحة (السلطة تمتلكها طبقة سائدة محددة بمصالحها) ولكن حين نقبل بهذا التفسير نصطدم بصعوبة هي: كيف نتصور أن أناساً لا مصلحة لهم يتبعون ويعانقون السلطة باستمرار مُحصلين على ذرة منها؟ وذلك لأنه بألفاظ الاستثمارات الاقتصادية واللاشعورية في نفس الوقت، المصلحة ليست هي الكلمة النهائية. هناك استثمارات للرغبة تفسر أنه يمكن عند الحاجة الرغبة ليس فقط ضد مصلحة المرء، لأن المصلحة تتبع الرغبة دوماً، بل يمكن أن يرغب المرء أحياناً بصورة أعمق وأكثر انتشاراً من مصلحته. يجب أن نقبل صرخة رايخ: «لا، إن الجماهير لم تكن مخدوعة، إنها رغبت في

---

(٤) بورديو: نفس المرجع ص ٢٠ و٦٢ و٧٠

(٥) نفس المرجع ص ٧٠

(٦) يشير البوسر إلى أن العلماء والمفكرين معصومون بالايديولوجيا السائدة في حين أن العامل يحرب استغلال رأس المال في معاناته اليومية. عن:
V Descombes: le même et l'autre Minuit Paris 1979 p 158

(٧) أنظر استجواب ع. العروي في مجلة «المسيرة» البرونية العدد السابع يوليو ١٩٨٠ بعنوان: المثقفون العرب يهدرون طاقات الوطن.

(٨) محمد أركون «الدراث والموقف النقدي الساؤلي» استجواب مجلة مواقف البرونية العدد ٤٠ سنة ١٩٨١ (ص ٥٢)

(9) V. Descombes: le même et l'autre p 156 et 196

الفاشية في هذه اللحظة».[١٠].

أما فوكو «فيلسوف السلطة» فيذكر أنه كان من اللازم انتظار القرن التاسع عشر لنعرف ما هو الاستغلال، ولكننا ربما لا نعرف، إلى الآن ما هي السلطة؟[١١]

ويرى فوكو أنه في كل مجتمع، يفرض الخطاب السائد ويحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، ما يمكن قبوله وما يتعين تناسيه والسكوت عنه. كل مجتمع يفرض سلسلة من التقسيمات المقبولة والتي يسهر على مراقبة مدى احترامها: الخير والشر، الحلال والحرام، المباح والمحظور، المجرم والبريء، اليمين واليسار، التقدمي والمحافظ، العادي والمرضي، الجنون والعقل. إن الخطاب السائد في أي مجتمع هو خطاب سلطة، خطاب ينظم يصفي، يراقب، ويسد على الناس في مقولات معينة. وهذا الخطاب يحكم قبضته على البشر من المهد إلى اللحد، من رياض الأطفال إلى الشيوخ خطاب تَتَّحِدُ فيه السلطة بالمعرفة[١٢].

إن فوكو يقدم لنا المجتمع كما لو كان مجموعة من السلط المتناغمة والتي تستخدم أول ما تستخدم المعرفة ذاتها كأداة لإحكام السيطرة. ولكن فوكو لا يقدم لنا جواباً شافياً حول أصل السلطة، أين تتمركز من يوجهها ولصالح من؟

أما رولان بارت (Roland Barthes) فيرى أن السلطة بمعناها الواسع (Le Pouvoir): «حاضرة في كل العمليات الاجتماعية الأكثر دقة في التبادل الاجتماعي. فهي ليست فقط في الدولة والطبقات والمجموعات، بل كذلك في الموضات والآراء الجارية والمشاهد والألعاب والرياضات والأخبار والعلاقات العائلية والخاصة وحتى في الدفعات التحررية التي تحاول مناهضته».

ومهمة المثقف في نظر بارت هي مناهضتها والانتفاض ضدها في صورها المتعددة. نضال المثقف يجب أن يوجه ضد السُلَط (Les pouvoirs) لا فقط ضد السلطة (Le pouvoir) فالسلطة سُلطٌ تتميز بالانتشار والتعدد. إنها متعددة ومنتشرة في المكان الاجتماعي كما أنها سارية في الزمن التاريخي. فإذا طردتها هنا ظهرت هناك. إن اقتلاع السلطة أو السلط ليس بالأمر الهين، فبجانب انتشارها وسريانها في كافة ألياف الجسم الاجتماعي فإنها لا تندثر أبداً: بمجرد القضاء عليها ثورياً نراها تنبثق بشكل آخر وتتخذ صُورةً جديدة والموضوع الذي تنطبع فيه السلطة بقوة فيختزنها ويوزعها - في نظر بارت - هي اللغة المستعملة. فاللغة فاشية الطبع: ذلك أن جوهر الفاشية ليس هو أن تمنعك من القول بل أن تجبرك على القول[١٣].

هكذا تتحول السلطة في نظر بارت إلى شبح فرار، لكنه شبح يلازم كل الأجسام في المجتمع وكأن السلطة مرتبطة بالوجود الاجتماعي ذاته وملازمة له.

لقد فتحت تجربة مايو ١٩٦٨ الباب أمام التساؤل الفلسفي عن معنى وماهية السلطة، وكيف يوظف الناس رغباتهم، ضد مصلحتهم الفعلية في التمسك بسلطة ما. والسلطة بهذا المفهوم الواسع هي اللحام الذي يشد الجسم الاجتماعي ككل. ويشد معه وإليه كافة البشر وكأن كلاً منهم بمشاركته الجزئية في السلطة العامة المنتشرة يشد البناء الاجتماعي وينشد إليه. وكما يقول «دولوز»:«فإن هناك استثمارات للرغبة التي تكيف السلطة وتنشرها وتجعل من السلطة أمراً موجوداً على مستوى أصغر مخبر من رجال الشرطة إلى الوزير الأول، وأن ليس هناك فرق في الطبيعة بين السلطة التي يمارسها أدنى شرطي وتلك التي يمارسها أي وزير»[١٤].

وبالنسبة لهؤلاء الفلاسفة فقد افتتح ماركس عصر معرفة ميكانيزم استغلال الإنسان للإنسان وتكون فائض القيمة، لكن الماركسية لا تعلمنا الكثير عن سيطرة وتسلط الإنسان على الإنسان، وخاصة في المجتمعات الحديثة.

أمام هذا التحليل لميكانيزم السلطة في المجتمع الغربي يضع المثقف أمام نفسه مهمة تعرية وكشف ميكانيزم السلطة (Microphysique du pouvoir) ومناهضة بُذور السلطة في ثنايا المكان الاجتماعي وإفساح المجال أمام الذين تجعلهم السلط موضوعاتها (المساجين- المجانين- المنحرفين- المجرمين) ليقولوا كلمتهم ويسمعوا خطابهم الخاص دون وساطة، دون وصاية. وكل نضال ضد السلط يتعين أن يتمركز حول نواة خاصة (رئيس- حارّس عمارة .H.L.M، مدير سجن، قاض، مسؤول، نقابي، رئيس تحرير جريدة... إلخ) كما يقول فوكو[١٥] إن دور المثقف هو أن يناضل ضد كافة أشكال السلطة في جميع المجالات.

إلا أن فلسفة السلطة المعاصرة كما نجدها خاصة عند فوكو فلسفة ذات نزعة فوضوية لأنها مناهضة لكافة أشكال السلطة والمؤسسات[١٦] وليس لها من ميزة إيجابية إلا كونها وفقت إلى إبراز تماسك كافة السلط في المجتمع من العائلة إلى المعمل والسجن والمأوى والإدارة.

كما أن هذه الفلسفة مناهضة، أو على الأقل مجاوزة للماركسية من حيث أنها لا تركز على سلطة الدولة باعتبارها جماعاً لسلطة طبقية، بل ترى أن السلطة جمع، فهي سلط خاصة متعددة. وإذا كانت هذه الفلسفة قد حاولت فهم الميكانيزم الداخلي للسلطة متسائلة عن السبب الذي يجعل الناس يعيشون بطواعية وتلقائية وبنوع من العبودية الابيفوربة السلطة الممارسة عليهم

(10) Daleuze in l'arc N 49 P 9

(11) Faucault in l'arc N 49 P 7

(12) Shiwy Les nouveaux philosophes. Paris 1979 Coll Madiations N 198 p 32 et 41

Voir aussi M Foucault l'ordre du discours Gallinard Paris 1971 p 10 - 11

(13) R barthes leçon seuil Paris 1978 p 11 - 12

(14) L'arc N 49 p 9.

(15) L'arc N 49 p 8..

(١٦) ترى الايديولوجيا السائدة أن السلطة ضرورية لأن وظيفتها هي المحافظة على المجتمع من أخطار تهدده دائما. فالسلطة ناتجة عن ضرورة النضال ضد قصور الطاقة الدائمة للمجتمع مما يهدده بالفوضى

G Balandier authropalogie Politique P U F Paris 1967 Coll Sup p 43

فإنها قد مالت نحو نوع من التفسير السيكلوجي القائم على تحليل الرغبة، كما أنها أغفلت مسألة استقطاب السلطة وربط السلطة بالصراع الاجتماعي، وعلاقة السلطة السياسية والايديولوجية بالسيادة الاقتصادية.

المثقف العربي والسلطة

إذا اعتبرنا السلطة السياسية هي التبلور المجسم والجماع التركيبي لكافة السلط المتمفصلة والمنبثة في الجسم الاجتماعي ضمن منظور ديناميكي للصراع الاجتماعي فإن هذه السلطة في المجتمعات المتطورة متبلورة بشكل أوضح ومتناغمة ومتحررة حول سلطة الطبقات والفئات السائدة اقتصادياً.

أما في المجتمعات المتخلفة والتابعة فهي سلطة متناثرة ومتنوعة. وكما يقول عالم الانتروبولوجيا السياسية جورج بالانديه (G. Balandier) فإن السلطة في المجتمع القبلي هي بمثابة طاقة منتشرة[١٧] وموزعة على القوى التقليدية. في هذه المجتمعات القبل عصرية والقبل مناعية، ما تزال البنيات والعلاقات الاجتماعية قوية، وما تزال سلطة الأعيان والشيوخ وسلطة التقليد والموروث شديدة. ومعظم هذه المجتمعات مجتمعات مركبة (Sociétés composites) زمنياً (diachroniquement) وتزامنياً (Synchroniquement) وذلك على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، مجتمعات تتداخل فيها الحقب والمكونات. يقول الاستاذ ع. العروي: «إن المجتمع العربي اليوم مجتمع خليط من أزمان وعصور مختلفة، من أنظمة وإنسانيات متباينة» ويقول في مكان آخر: «المجتمع المغلوب على أمره المسيطر عليه، هو مجتمع مشتت في ذاته، مقطوعة فيه علائقه العلية، فتتجاور فيه الأزمنة والحقبات التاريخية والفئات المتحجرة وأنماط التولد... إلخ. فالقاعدة الاقتصادية تتوزع إلى مجالات متفاوتة التعاصر، والفئات الاجتماعية ترتبط بقواعد اقتصادية مختلفة، والفئات الايديولوجية تنتمي إلى أصول تاريخية متنافرة...»[١٩].

وكمثال على ذلك نُشيرُ إلى أن نمط الانتاج في التشكيلة الاجتماعية المغربية مثلاً عبارة عن نمط مزيج: بقايا العبودية - اقطاع تقليدي واقطاع عصري - بذور نظام رأسمالي في طريق النمو ويتجه نحو السيادة على كافة الأنماط الأخرى في جمع واضح بين حرية السوق ورأسمالية الدولة الموجهة، مع ما يقابل كل ذلك على مستوى العلاقات والقيم. وهذه الهيئات المكونة للبنية الاجتماعية التقليدية في تعددها وتنافرها وتداخلها تفرز خطاباً ثنائياً، خطاباً مزدوجاً، حيث يغلف الخطاب العصري الخطاب التقليدي أو العكس: تظن بعض الفئات أنها تنتج خطاباً عصرياً في حين أنها تجتر الخطاب التقليدي لأنها لم تدرك الحداثة العقلية بعد، كما تجتهد فئات أخرى في اضفاء أسماء تقليدية على عملية اندراجها الاوتوماتيكي في المسيرة الكونية.

السلطة السياسية في مثل هذه المجتمعات سلطة لا تستند إلى أية مشروعية وضعية ولا إلى أية مشروعية مشروعة، وآخر ما تفكر فيه هو المصادقة وهي في الغالب سلطة يرتبط فيها السياسي بالمتعالي. وحسب جورج بالانديه فإن هناك سمتين أساسيتين للسلطة في المجتمع التقليدي هما القداسة والابهام. فالمقدس، بارزاً أو خفياً، حاضر باستمرار في صلب السلطة[٢٠].

وعلى العموم فإن السلطة السياسية في مجتمعات العالم الثالث سلطة انتزائية[٢١] يتم فيها الاستيلاء على السلطة أو اغتصابها تحت تبريرات وشعارات مختلفة. وإذا كانت معظم الأنظمة العربية دستورية وشعبية وديمقراطية بل أحياناً اشتراكية فما ذلك إلا على مستوى الخطاب الاعلامي. وإذا ما استعارت أشكالاً سياسية غربية فإنما تستعير الشكل وحده بينما تبقى القوى الفاعلة فيه والقيم الموجهة له تقليدية[٢٢] بل قد تلجأ هذه الأنظمة الاستبدادية ذات المسوح الديمقراطية إلى استغلال الشكليات الديمقراطية نفسها لدعم استبدادها ولتقنين القمع والتسلط كما تنطق بذلك ترسانة القوانين القمعية التي تراكمت أخيراً في مصر.

هذه السلطة الاستبدادية لا تكتفي بأن تفرض الطاعة والولاء إرغاماً على الرعايا بل تفرض المشاركة في «الحقيقة» التي تمثلها أو تدعي ذلك كما يقول ماكس فيبر[٢٣] ووسيلتها الارغام لا الاقناع، فهي لا تحاور بل تملي، لا تتحدث بل تأمر، لا تستشير بل تشير. كما أنها سلطة لا تقبل الرأي الآخر بتاتاً، لأنها «وحدها تملك الحقيقة، والآخرون خوارج»[٢٤].

وإذا كانت السلطة في المجتمع المتقدم والديمقراطي تضبطها حدود وضوابط قانونية فإن السلطة في المجتمع المتخلف سلطة سافرة وعاتية وخالية من أية حدود عقلانية، وهي سلطة زجرية لا تجيز المساس بالمكبوت الجماعي ولا تسمح بلمس التابوه بل إن هذه السلطة التقليدية تنتفع من استعمال أحدث المنتجات التكنولوجية في مراقبة النفوس وقراءة ما في الصدور.

في ظل هذا الوضع تظل مهمة المثقف التقدمي هي المساهمة في السيطرة على المجال الثقافي[٢٥] والسعي إلى توجيهه وممارسة وإشاعة الفكر النقدي والتحليلي وإرساء أسس عقلانية في التفكير. لقد أظهرت تجارب النصف الثاني من القرن العشرين في العالم العربي أن الاستيلاء على السلطة من طرف مجموعات تقدمية لا يحقق نقلة نوعية في المجتمع لأن الطليعة الجديدة نفسها ما تزال أسيرة وعي تقليدي. لقد ساد في هذه الفترة نوع من الفهم الميكانيكي الجامد للعلاقة بين البنية

(17) G Balandier Authropalogie Politique p 44.

(١٨) ع. العروي: العرب والفكر التاريخي دار الحمصه بيروت ١٩٧٣ ص ٢٤٤.

(١٩) العروي: نفس المرجع ص ١٦٤.

(20) G. Balandier op cit p 46

(٢١) هادي علوي: سكلوجيه الحكام العرب مواقف العدد ٢٩ (١٩٧٤) ٨١

(٢٢) أنطر محمد حدوري: الاتجاهات السياسيه في العالم العربي الدار المحدة للنشر بيروت ١٩٧٢ الفصل الثالث.

(23) G. Balandier· Op cit p 48

(٢٤) د. علي أومليل رئيس الجمعيه المغربية لحقوق الإنسان في استجواب مع مجلة النهار العربي والدولي.

(٢٥) يحلل العروي هذه الفكره في كتابه «العرب والفكر التاريخي» بيروت دار الحمصه ١٩٧٣ ص ٧٥.

الفوقية والبنية التحتية، وربما كان هذا عاملاً ضمنياً في إعطاء الأولوية للتغير الاقتصادي والسياسي وفي وضع المجال الفكري والثقافي والايديولوجي عامة في مرتبة ثانوية، على أساس أن المجال الأخير مجال تابع ومشتق، فجاءت التغيرات الاقتصادية والسياسية هشة ومعرضة للانتكاس بين الفينة والأخرى، لأنه لم يوازها ولم يدعمها وعي ايديولوجي جذري لدى النخبة، بل تحول المجال الايديولوجي إلى عائق في الكثير من الحالات. وهذه النظرة الميكانيكية تغفل مسألة تضافر العوامل سواء على مستوى التفسير أو على مستوى التغيير.

قد يهفو المثقف التقدمي إلى السلطة وقد يقع ضحية وهم توجيهها باعتبار أن السلطة السياسية هي مفتاح تطور المجتمع، لكنه يظل معرضاً للذوبان في بوتقه التسلط والاستبداد، وقد يكون أول من يستمرىء لذة السلطة وأول من يستمتع بمتعها المادية، لأن السلطة علاقات موضوعية ومؤسسات تراتبية راسخة وطقوس جارفة، ولعل هناك تعارضاً أساسياً بين لغة السلطة ولغة الحقيقة، بين سياسة السلطة وسياسة الحقيقة أي بين نظريتين استراتيجيتين متباينتين.

وكما يقول الأديب الأمريكي اللاتيني غابرييل غارسيا ماركيز فإن « بين الكاتب ورجل السلطة يوجد ضرب من التوتر الدائم، لأن الأول يفسر الوضع من زاوية أخلاقية والثاني من وجهة سياسية »[٢٦] أو بعبارة أخرى فإن نظرة السلطة نظرة ايديولوجية للواقع المجتمعي ونظرة الثقافة النقدية نظرة يوتوبية بالمعنى المانهايمي.

فإذا جاز أن نتحدث عن التزام، فإن التزام المثقف التقدمي هو التزام بالنضال من أجل الكشف عن الحقيقة الاجتماعية ومن أجل تعرية أوهام السلطة حول العدالة والديمقراطية، وهو التزام من أجل ممارسة وترسيخ الفكر النقدي، ومن أجل ابراز قيم الحداثة والعقلانية على مستوى التفكير والوعي والسلوك. وهذا يستلزم أن يحقق المثقف العربي التقدمي نقلة نوعية في وعيه وفي وجدانه، وأن يبدأ بتحرير نفسه من الأوهام وأن يمارس نقداً ذاتياً قاسياً ليخلص نفسه من الأوهام الذاتية ومن الأوهام المترسبة في اللاشعور الجماعي. وبغير هذا النقد الذاتي لن يكون بإمكان النخبة المثقفة أن تلعب دورها الرائد في تحويل الميدان الثقافي لصالح الثقافة المضادة، الثقافة النقدية حقاً.

وإذا كانت ممارسة الفكر النقدي والعقلاني تتطلب مناخاً معيناً يتوفر فيه حدٌّ أدنى من حرية الفكر والرأي والمعتقد لا تتيحه المجتمعات العربية المعاصرة، فإن نضالاً من هذا النوع لن يكون بالضرورة نضالاً فردياً ونظرياً معزولاً، بل يتعين أن يكون نضالاً ضمن قوى التقدم الحاملة لمشروع مجتمعي جديد، لإنارة ممارستها وترشيد رؤاها.

بيد أن مهمة كهاته ليست سهلة أبداً. فقد يصطدم المثقف التقدمي ببعض المسقات والسلبيات، من بينها مثلاً استصغار دور الفكر النقدي والعمل النظري من طرف بعض فصائل هذه القوى نفسها إما تحت تأثير وطغيان معامل الفاعلية والمردودية المباشرة الذي يتطلبه ويفرضه طغيان وأولوية العنصر السياسي أو تحت تأثير مفهوم مبسط وساذج للمفهوم الماركسي للممارسة الذي يقتضي ضرورة ربط النظر بالعمل والفكر بالتطبيق، فتكون النتيجة المباشرة هي تحول الشعبوية إلى نزعة حركية وتحول الفكر إلى مجرد ترديد ببغاوي للشعارات.

والتنظيم الطليعي أو الذات الجماعية التي يتعين على المثقف التقدمي أن يناضل معها وفيها تتطلب سيادة الفكر العقلاني وسيادة مبدأ الحوار والديمقراطية لتصبح هذه الحياة بمثابة (contre-pouvoir) أي سلطة مضادة، مغايرة كلياً للمجتمع القائم بكل مؤسساته وترتباته.

فهل وفق المثقف التقدمي العربي إلى خلق هذه الأداة؟

محمد سبيلا
اتحاد كتاب المغرب

(٢٦) استجوات نشر باللحق الثقافي لجريدة « المحرر » المغربية ٧ - ٦ - ١٩٨١.

دار الآداب تقدم

سلاسل

دار الآداب للصغار

- غنّوا يا أطفال (١٠ اجزاء) للاستاذ سليمان العيسى
- شعراؤنا يقدّمون أنفسهم للاطفال (١٠ اجزاء) » » »
- سلسلة « صبّاح » للاستاذ زكريا تامر
- قصص مختلفة » » »
- تراثنا بعيون جديدة لمجموعة من الادباء
- اجمل قصص الاطفال في العالم

دار الآداب شارع المانجستر، بناية مركز الكتاب، ص.ب ٤١٢٣ تلفون ٢٢٤٨٢٢ - ٣٠٢٩٨٦